بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015

المحتويات

	الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	2 – 1
بيان الربح أو الخسارة المجمع	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع	4
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	39 – 8

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+
www.deloitte.com

EY
نبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢١
شارع احمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك")، وشركته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الربح أو الخسارة، الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفصيلية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك المخاطر، فإن مراقبي الحسابات يأخذون في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل، وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي
في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

Deloitte.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا كذلك، أن البنك يمسك دفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وانه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، أو لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال قيامنا بأعمال التدقيق، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والتي قد تؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

27 يناير 2016
الكويت

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
ايرادات تمويل	3	63,159	53,989
توزيعات للمودعين وتكلفة التمويل	4	(15,295)	(11,391)
صافي إيرادات التمويل		47,864	42,598
إيرادات أتعاب وعمولات	5	8,337	8,096
صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية		908	985
إيرادات استثمارات	6	5,393	4,301
إيرادات أخرى	7	18,242	2,275
مجموع إيرادات التشغيل		80,744	58,255
تكاليف موظفين		(14,650)	(14,030)
مصاريف عمومية وإدارية		(10,097)	(8,271)
استهلاك		(2,072)	(3,097)
مجموع مصروفات التشغيل		(26,819)	(25,398)
الربح من العمليات قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة		53,925	32,857
المخصصات وخسائر انخفاض في القيمة	8	(36,642)	(18,168)
الربح الناتج من العمليات		17,283	14,689
مخصص لـ:			
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(160)	(137)
حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية		(464)	(375)
حصة الزكاة		(179)	(142)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(400)	(300)
ربح السنة		16,080	13,735
العائد إلى:			
مساهمي البنك		16,002	13,677
الحصص غير المسيطرة		78	58
		16,080	13,735
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)	9	17.14	14.65

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	31 ديسمبر	
	2015	2014
ربح السنة	**16,080**	13,735
الدخل الشامل الآخر		
بنود يمكن تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة		
موجودات مالية متاحة للبيع:		
- التغير في القيمة العادلة	**(2,162)**	1,089
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من الانخفاض في القيمة	**863**	212
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من البيع	**(396)**	(796)
	(1,695)	505
بنود لن يتم تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة		
إعادة تقييم ممتلكات ومعدات	**1,006**	5,729
(الخسارة الشاملة الأخرى)/الدخل الشامل الآخر للسنة المتضمن بشكل مباشر في حقوق الملكية	**(689)**	6,234
مجموع الدخل الشامل للسنة	**15,391**	19,969
العائد إلى:		
مساهمي البنك	**15,362**	19,868
الحصص غير المسيطرة	**29**	101
مجموع الدخل الشامل للسنة	**15,391**	19,969

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	ايضاح	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك	10	**15,904**	17,618
المستحق من بنوك	11	**458,041**	422,841
مدينو تمويل	12	**1,172,935**	1,072,672
استثمار في أوراق مالية	13	**64,731**	61,078
استثمار في شركات زميلة	14	**3,935**	3,875
عقارات استثمارية	15	**40,353**	50,139
موجودات أخرى		**8,151**	9,339
ممتلكات ومعدات	16	**25,997**	25,017
مجموع الموجودات		**1,790,047**	1,662,579
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	17	**483,958**	395,419
حسابات المودعين	18	**1,018,050**	988,744
مطلوبات أخرى	19	**40,235**	37,600
مجموع المطلوبات		**1,542,243**	1,421,763
حقوق الملكية			
رأس المال	20	**103,732**	103,732
علاوة إصدار أسهم	21	**49,480**	49,480
أسهم خزينة	20	**(45,234)**	(45,234)
احتياطيات أخرى	21	**136,675**	129,716
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**244,653**	237,694
الحصص غير المسيطرة		**3,151**	3,122
مجموع حقوق الملكية		**247,804**	240,816
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,790,047**	1,662,579

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشيخ/ محمد جراح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

محمد سعيد السقا
الرئيس التنفيذي بالوكالة

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع

دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	العائد إلى مساهمي البنك												
				احتياطيات أخرى									
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم خزانة	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي أسهم خزانة	أرباح محتفظ بها	احتياطي القيمة العادلة	فائض اعادة تقييم	مجموع الاحتياطيات الأخرى	المجموع	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2015	103,732	49,480	(45,234)	29,081	22,998	4,846	38,464	17,739	16,588	129,716	237,694	3,122	240,816
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	16,002	-	-	16,002	16,002	78	16,080
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	(1,646)	1,006	(640)	(640)	(49)	(689)
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	16,002	(1,646)	1,006	15,362	15,362	29	15,391
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	680	-	(680)	-	-	-	-
توزيعات - إيضاح 20	-	-	-	-	-	-	(8,403)	-	-	(8,403)	(8,403)	-	(8,403)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,719	1,719	-	(3,438)	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	**103,732**	**49,480**	**(45,234)**	**30,800**	**24,717**	**4,846**	**43,305**	**16,093**	**16,914**	**136,675**	**244,653**	**3,151**	**247,804**
الرصيد كما في 1 يناير 2014	103,732	49,480	(45,234)	27,619	21,536	4,846	32,191	17,277	12,915	116,384	224,362	3,021	227,383
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	13,677	-	-	13,677	13,677	58	13,735
الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	-	-	462	5,729	6,191	6,191	43	6,234
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	13,677	462	5,729	19,868	19,868	101	19,969
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	2,056	-	(2,056)	-	-	-	-
توزيعات - إيضاح 20	-	-	-	-	-	-	(6,536)	-	-	(6,536)	(6,536)	-	(6,536)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,462	1,462	-	(2,924)	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	103,732	49,480	(45,234)	29,081	22,998	4,846	38,464	17,739	16,588	129,716	237,694	3,122	240,816

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة الأساسية

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت في 13 مايو 1973، كبنك متخصص ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

في يونيو 2007، أصدر بنك الكويت المركزي رخصة للبنك للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وذلك اعتباراً من 1 يوليو 2007، ومنذ ذلك التاريخ، فإن جميع أنشطة البنك يتم ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء كما يتم إقرارها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك.

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تقديم الخدمات البنكية الإسلامية، شراء وبيع وتأجير العقارات وأنشطة تجارية أخرى. يتم القيام بالأنشطة التجارية على أساس شراء البضائع المختلفة وبيعها بالمرابحة بهامش ربح متفق عليه ويتم سدادها نقداً أو على أقساط.

يقع المركز الرئيسي للبنك في البرج الغربي – مجمع البنوك المشترك، ص. ب. 22822، الصفاة 13089، الكويت.

كما في 31 ديسمبر 2015، يعمل البنك من خلال 28 فرع محلي (2014: 26) ويعمل لدى البنك 690 موظفاً (2014: 641 موظفاً).

يمتلك البنك 73.6% من رأس المال المصدر لشركة رتاج للتأمين التكافلي ش.م.ك.م ("رتاج") الكويت. تعمل شركة رتاج في مجال تقديم خدمات التأمين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 27 يناير 2016 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 13 يناير 2016.

إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: التحقق والقياس" حول المخصص المجمع والتي تحل محلها تعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما هو موضح بالسياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها (إيضاح 2.5).

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع والممتلكات والمعدات وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك وشركة رتاج مدوراً لأقرب ألف دينار ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة هي نفس تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة التالية والقابلة للتطبيق على أنشطة المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 3: اندماج الأعمال (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

تُطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي، وتوضح أن كافة ترتيبات الالتزامات المحتملة المصنفة كالتزامات (أو موجودات) والتي تنشأ عن اندماج الأعمال يجب قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير سواء كانت ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 أم لا.

المعيار الدولي للتقارير المالية 8: القطاعات التشغيلية (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

تُطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وتوضح أن:

- يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة في تطبيق معايير التجميع في الفقرة 12 من المعيار الدولي للتقارير المالية 8، بما في ذلك وصف موجز للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والمؤشرات الاقتصادية التي تم تقييمها في تحديد ما مفاده أن القطاعات التشغيلية المجمعة تتشارك في خصائص اقتصادية مماثلة؛ و
- يتعين الإفصاح عن مطابقة موجودات القطاع مع إجمالي الموجودات فقط إذا تم الإفصاح عن تلك المطابقة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي على غرار الإفصاح المطلوب لمطلوبات القطاع.

معيار المحاسبة الدولي 16: ممتلكات والآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38: الموجودات غير الملموسة (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

تُطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وتوضح في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 أنه يمكن إعادة تقييم الأصل بالرجوع إلى بيانات السوق الملحوظة إما بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو عن طريق تحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل إجمالي القيمة الدفترية بالتناسب مع التغيير في قيمتها بحيث تكون القيمة الدفترية الناتجة مساوية للقيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم هو الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الدفترية للأصل.

معيار المحاسبة الدولي 24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

تُطبق التعديلات بأثر رجعي وتوضح أن المنشأة الإدارية (وهي المنشأة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسيين) هي طرف ذي علاقة يخضع لإفصاحات الأطراف ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، يتوجب على أي منشأة تستخدم المنشأة الإدارية الإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل خدمات الإدارة.

معيار المحاسبة الدولي 40: العقارات الاستثمارية (يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

يميّز وصف الخدمات المساعدة الإضافية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 40 بين العقارات الاستثمارية والممتلكات المشغولة من المالك (مثل الممتلكات والمعدات). يُطبق هذا التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أنه يجب استخدام المعيار الدولي للتقارير المالية 3، وليس وصف الخدمات المساعدة الإضافية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 40، لتحديد ما إذا كانت المعاملة تمثل شراء أصل أو اندماج أعمال.

ليس لهذه التعديلات اي أثر مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.3 معايير وتفسيرات صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات التالية ولكن لم يسر مفعولها حتى الآن ولم تقم المجموعة بتطبيقها مبكراً. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في 24 يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في صيغته النهائية حيث اشتملت على نموذج جديد لخسائر انخفاض القيمة المحتملة وأدخلت تعديلات محدودة على متطلبات تصنيف وقياس الموجودات المالية. هذه النسخة من المعيار ألغت كافة النسخ السابقة، ومن ثم أصبح المعيار واجب التطبيق الزامياً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: التحقق والقياس". سوف تقوم المجموعة بتحديد الأثر المتعلق بالتزامن مع توجيهات بنك الكويت المركزي.

المعيار الدولي للتقارير المالية 14: الحسابات التنظيمية المؤجلة (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016)

إن المعيار الدولي للتقارير المالية 14 يحدد كيفية المحاسبة عن أرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة التي تنشأ من الأنشطة ذات الأسعار المقننة. إن هذا المعيار متوفر فقط للشركات التي تتبنى المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى والتي قامت بتسجيل أرصدة الحسابات المنتظمة المؤجلة وفقاً لمعايير التقرير المالية. ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي أثر مادي على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017)

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كيفية وتوقيت اعتراف المنشأة بالإيرادات ويتطلب كذلك من تلك المنشآت تزويد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات تتضمن معلومات أكثر شمولية وذات صلة. ويوفر المعيار نموذجاً واحداً، يستند على مبادئ من خمس خطوات، ليتم تطبيقه على جميع العقود المبرمة مع العملاء. ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي أثر مادي على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاح

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 بعض الإرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية بشكل عملي. تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي أثر مادي على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.4 أساس التجميع

يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية المجمعة اعتباراً من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة. حيث تجرى التعديلات الضرورية على البيانات المالية للشركات التابعة لتتفق سياساتها المحاسبية مع تلك المطبقة في البنك. عند إعداد البيانات المالية المجمعة يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين شركات المجموعة وكذلك أي إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة عن تلك المعاملات. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة إما كما بتاريخ تقرير البنك أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير البنك.

يتم عرض الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تعود إلى المجموعة كحصص غير مسيطرة في بيان المركز المالي المجمع. تقاس الحصص غير المسيطرة بالحصة النسبية لصافي أصول الشركة التي يتم حيازتها، وتوزع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى ولو تجاوزت نصيب الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة. يتم معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع ملاك حقوق ملكية المجموعة. تسجل الأرباح أو الخسائر نتيجة بيع الحصص غير المسيطرة دون فقدان السيطرة في حقوق الملكية.

عندما يتم فقدان السيطرة، تقوم المجموعة باستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المتعلقة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، عندئذ يتم قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم المحاسبة عنها كشركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية أو كأصل مالي وفقاً لمستوى تأثير الحصة المحتفظ بها.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ في تاريخ الشراء، وهو التاريخ الذي يتم فيه نقل السيطرة إلى المجموعة. تُسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر بها (أي أن الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للعائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها، و
- قدرة المجموعة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر بها، فإن المجموعة تأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف عند تقييم سيطرتها على الشركة المستثمر بها من عدمه، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الأخرين في الشركة المستثمر بها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة؛

تقوم المجموعة بقياس الشهرة كما في تاريخ الشراء كما يلي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول؛ بالإضافة إلى
- المبلغ المدرج للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة؛ بالإضافة إلى
- إذا كان دمج الأعمال يتم على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة؛ مطروحاً من
- صافي المبلغ المدرج للموجودات المقتناة والمطلوبات المفترضة والتي يمكن تحديدها.

عندما يكون الفائض بالسالب، يتم الاعتراف بالربح الناتج عن الشراء بأسعار مخفضة مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تُحتمل تكاليف المعاملات، بخلاف تلك المتعلقة بإصدارادوات دين أو أوراق مالية، والتي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال كمصاريف عند تكبدها.

2.6 الأدوات المالية - التصنيف والاعتراف وعدم الاعتراف والقياس

التصنيف

طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات المالية كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"، و"قروض ومدينون"، و"موجودات مالية متاحة للبيع" أو "مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". تحدد الإدارة التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى البنوك والمستحق من البنوك بما في ذلك التورق لدى بنك الكويت المركزي ومدينو التمويل وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينين".

قروض ومدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة غير مسعرة في سوق نشط. يقوم البنك بتقديم المنتجات والخدمات التي تتفق مع تعليمات الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والإستصناع والوكالة والإجارة التي يتم تصنيفها كقروض ومدينين ويعرض كـ"مدينو التمويل" في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المستحقة يتم تسويتها على أقساط أو على أساس الدفع الأجل.

المرابحة هي اتفاقية بيع سلع وعقارات لعميل "مع وعد بالشراء" بسعر يتضمن التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليه وذلك بعد قيام البنك باقتناء الأصل.

الإستصناع هو عقد بيع مبرم بين مالك العقد والمقاول حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع واقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات وبيعه لمالك العقد مقابل سعر متفق عليه وفقاً لطريقة سداد سواء من خلال السداد المقدم أو بالأقساط أو بتأجيل السداد إلى تاريخ مستقبلي محدد.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل برد المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

عندما تكون المجموعة الطرف المؤجر

مدينو الإجارة
الإجارة هي معاملة إسلامية تشتمل على الشراء والإيجار المباشر لأي أصل بالتكلفة التي تضمن أن يحول المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الأصل خلال المدة الزمنية المتفق عليها مقابل دفعة أو مجموعة من الدفعات. وفي نهاية مدة الإيجار، يكون للمستأجر الخيار في شراء الأصل. تم تسجيل مديني الإجارة بالحد الأدنى للدفعات الإيجارية التراكمية المستحقة ناقص مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد، ويتم تقديمها بصافي الإيرادات المؤجلة.

عقود الإيجار التشغيلي
يتم اعتبار عقود الإيجار التي يحتفظ المؤجر خلالها بمنافع ومخاطر ملكية الموجودات المؤجرة على أنها عقود تأجير تشغيلي.

يتم تسجيل الموجودات المؤجرة بمبالغ تساوي صافي الاستثمارات القائمة في عقود الإيجار.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

هذه الموجودات المالية هي إما موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة أو تلك التي تُصنّف كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" عند الاعتراف المبدئي. يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة فقط إذا تم حيازته في الأساس لغرض تحقيق ربح من تقلب سعره على المدى القصير أو تم تصنيفه من قبل الإدارة وفقاً لإدارة مخاطر أو استراتيجية استثمار موثقة وتم رفع تقرير بذلك إلى أعضاء الإدارة العليا وفقاً لهذا الأساس.

موجودات مالية متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع استثمارات في أسهم ملكية وأوراق دين (على سبيل المثال صكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها للمتاجرة ولا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن أوراق الدين ضمن هذه الفئة هي تلك الأوراق التي يُنوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها تلبيةً لاحتياجات السيولة أو استجابةً للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر وتسجل ضمن احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع حتى يتم استبعاد الاستثمار، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى، أو يتم اعتبار الاستثمار منخفض القيمة عندما يتم إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع إلى بيان الربح أو الخسارة ضمن تكاليف التمويل. وتسجل الفوائد المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن المطلوبات المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة يتم تصنيفها كـ "مطلوبات مالية غير تلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

تتضمن المطلوبات المالية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين الناشئة عن عقود المضاربة والوكالة ومطلوبات أخرى. إن المضاربة هي عقد بين البنك والعميل حيث يتفق الطرفان على توزيع الربح المحقق من ودائع وحسابات العملاء الاستثمارية حسب المتفق عليه مع العملاء. إن الوكالة هي عقد بين البنك والعميل حيث يوافق البنك على تقديم معدل عائد متوقع على العمليات التي يدخلها البنك بالنيابة عن العميل.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع النظامية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية (التاريخ الذي يتسلم فيه البنك أو يسلم الأصل المالي). ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة المجمع أو في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية.

إن عمليات الشراء والبيع النظامية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لا يتم الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية تنص على ذلك؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تكون (أ) قامت بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل كافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل وكذلك لم تحتفظ بهما لكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها للحصول على تدفقات نقدية من أحد الأصول ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل، ولم تقم بتحويل السيطرة على الأصل؛ فإن الأصل يتحقق إلى الحد الذي يبقى المجموعة عنده مستمرة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي كان يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. في حالة استبدال مطلوبات مالية قائمة بمطلوبات أخرى من قبل نفس المقرض وذلك بشروط تختلف بشكل جوهري أو في حالة تعديل الشروط التعاقدية لالتزام قائم بشكل جوهري فإن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه على أنه عدم اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد. يتم الاعتراف بالفرق في المبالغ المحملة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة مدينو التمويل ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات، أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

القياس

يتم قيد كافة الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء الموجودات المالية المصنفة كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم عند القياس اللاحق قياس وإدراج الموجودات المالية المصنفة كـ "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح / الخسائر المتحققة وغير المتحققة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم إدراج "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي مطروحاً منها أي مخصص للانخفاض في القيمة. أما بالنسبة للموجودات المصنفة كـ "الموجودات المالية متاحة للبيع" فيتم لاحقا قياسها بالقيمة العادلة، حتى يتم بيع الاستثمار أو استبعاده بطريقة أخرى، أو يتم تحديد انخفاض قيمته ويتم إثبات الأرباح / الخسائر المتراكمة، المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الأخر، في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة.

يتم لاحقاً قياس "المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" بالتكلفة المطفأة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

في كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وتنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية في حال توافر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالأصل ("حدث خسارة متكبدة") وأثر هذا الحدث على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقييمها بشكل موثوق به. قد يتضمن دليل الانخفاض في القيمة مؤشرات تدل على أن الدائنين أو مجموعة الدائنين يواجهون صعوبات أو تعثرات مالية في الأرباح أو الدفعات الرئيسية، أو احتمالية إشهار إفلاسهم أو إعادة تنظيم مالي آخر وحينما تشير البيانات الملحوظة إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية كالتغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي تتعلق بالتعثر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة بشكل فردي للموجودات المالية التي تعتبر جوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. وإذا لم تجد المجموعة دليلاً على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل فردي، سواء كان جوهريا أم لا، فإنها تقوم بتضمين هذا الأصل في مجموعة الموجودات المالية ذات خصائص مخاطر ائتمانية متماثلة، حيث تقوم باختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

لا تدخل الموجودات التي يتم اختبار انخفاض قيمتها بشكل فردي والتي تم تسجيل خسارة انخفاض في قيمتها، أو استمر انخفاض قيمتها، ضمن عملية اختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

يتم قياس أي خسارة نتيجة الانخفاض في القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للموجودات المالية.

تم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم شطب التسهيلات بالإضافة إلى المخصصات ذات الصلة نظراً لعدم وجود تصور واقعي للاسترداد المستقبلي وقد تم تسجيل كافة الضمانات أو تحويلها لصالح المجموعة. وإذا زاد أو انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة في سنة لاحقة نظراً لوقوع حدث ما بعد تسجيل الانخفاض في القيمة، فإن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقا يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال تعديل حساب المخصص.

يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة المسجل في السنوات السابقة عندما يظهر مؤشر أن خسائر انخفاض قيمة الأصل المالي لم تعد موجودة ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل انخفاض القيمة. باستثناء أدوات الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ العكس. بالنسبة للاستثمارات في أسهم متاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها.

المخصص العام

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات. يتم الاحتفاظ بالحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن نسبة الـ 1% الحالية للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

التقاص

يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني يلزم بإجراء التقاصي على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

ضمانات قيد البيع

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة على موجودات غير نقدية لمدينو التمويل. إن هذه الموجودات يتم إدراجها بالقيمة الدفترية للتسهيلات المرتبطة بها أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق نشاطها الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمان والقبولات. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم إدراج القسط المحصل في بيان الربح أو الخسارة المجمع ضمن بند "إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. لاحقاً، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروف المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير المالي و المبلغ المعترف به ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم تقييم مدى انخفاض الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات مقابل انخفاض القيمة بطريقة مماثلة لمدينو التمويل.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات من عمليات المرابحة والإستصناع ووكالة على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل.

تتحقق الإيرادات من عمليات الإجارة على مدار عقد الإجارة بحيث يتحقق عائد ثابت على صافي قيمة الاستثمار القائمة.

يتضمن احتساب معدل العائد الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة والمستلمة وتكاليف المعاملات وكذلك الخصم والعلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي.

يتحقق إيراد الأتعاب والعمولات المرتبط بمصاريف المعاملات والخدمات البنكية، عند تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح. تتحقق الأتعاب الأخرى عندما يتم تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

عندما يتم تخفيض قيمة أداة مالية مصنفة كـ "مدينو تمويل" إلى قيمتها الاستردادية المقدرة، يتم الاعتراف بإيراداتها على الجزء الذي لم تنخفض قيمته على أساس معدل العائد الفعلي الأصلي الذي تم استخدامه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة التي يمكن استردادها.

تكاليف التمويل

تتعلق تكاليف التمويل مباشرةً بالأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير المالي، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إن البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" تدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. بينما تدرج فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية "متاحة للبيع" ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل.

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزام ويتم خصمها من حقوق المساهمين عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك وذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

إن توزيعات أرباح السنة التي يتم الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تاريخ التقرير يتم الإفصاح عنها كأحداث بعد تاريخ التقارير المالية.

المساهمات القانونية

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الأرباح وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة، بعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية طبقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الدخل الخاضع للضريبة للسنة. بموجب القانون، إن توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة والخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية تم خصمها من ربح السنة وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من الأرباح وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58.

النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع، فإن النقد والنقد المعادل يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك (كما هو منصوص عليه في إيضاح 10)، معاملات التورق مع بنك الكويت المركزي، وتمويل المرابحة مع البنوك باستحقاق تعاقدي 90 يوماً أو أقل (كما هو منصوص عليه في إيضاح 11).

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصته من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل المجمع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. يتم عمل تقييم لتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في شركة زميلة عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الأصل أو على أنه خسائر الانخفاض في القيمة والمدرجة في السنوات السابقة لم تعد موجودة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الممكن استردادها للأصل. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا تم تغيير التقديرات المستعملة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة الأخيرة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة إما لتاريخ تقرير المجموعة أو لتاريخ سابق لتاريخ تقرير المجموعة بأقل من ثلاثة أشهر. عندما يكون الأمر ممكناً، يتم عمل تعديلات لتأثيرات المعاملات الجوهرية أو الأحداث الأخرى التي حدثت بين تاريخ تقرير الشركة الزميلة وتاريخ تقرير المجموعة.

في حال فقدان التأثير الهام على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار مستبقى بالقيمة العادلة. ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة عند فقدان التأثير الهام وبين القيمة العادلة للاستثمار المستبقى بالإضافة إلى العائد من البيع في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

عقارات استثمارية

يتم تصنيف الأراضي والمباني التي لا يتم استخدامها بواسطة المجموعة، وإنما يتم اقتناؤها من أجل تأجيرها لفترات طويلة أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية كعقارات استثمارية. وتتضمن هذه أيضاً العقارات التي تم اقتناؤها من قبل المجموعة لتسوية مديونية تمويل. تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التي تشمل سعر الشراء وتكاليف المعاملة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي ذات التملك الحر. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 20 سنة. ويتم تحديد القيمة العادلة دورياً بواسطة مقيمين خارجيين.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لكل بند في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمتها. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات للقيمة التي يمكن استردادها وتؤخذ خسائر الانخفاض في القيمة إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم اختبار الانخفاض في القيمة عند أدنى مستوى من وحدة إنتاج النقد للأصل التابع لها.

يتم عدم الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عند عدم استخدامها بشكل دائم، مع عدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استبعادها. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد العقارات الاستثمارية في بيان الربح أو الخسارة المجمع في نفس الفترة التي تم فيها الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يوجد تغير في الاستخدام. لغرض التحويل من عقار استثماري إلى ممتلكات ومعدات، فإن التكلفة التقديرية للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية كما في تاريخ تغير الاستخدام. إذا أصبحت الممتلكات والمعدات عقاراً استثمارياً، فإن المجموعة تقوم بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المتعلقة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري قائم بغرض بيع هذا العقار، فإنه يتم تحويله إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة الدفترية.

ممتلكات ومعدات

يتم قياس الأراضي والمباني بالقيمة العادلة ناقصاً الاستهلاك المتراكم للمباني وخسائر انخفاض القيمة المسجلة بعد تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييمات سنوياً للتأكد من أن القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمته الدفترية.

يتم تحميل تغييرات إعادة التقييم إلى احتياطي فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية، باستثناء الحد الذي يتم عنده الاحتفاظ بانخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المسجل سابقاً ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع، حيث يتم في تلك الحالة تسجيل الزيادة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم تسجيل العجز في إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع باستثناء الحد الذي يتم عنده مقاصة الفائض الحالي لنفس الأصل المسجل في احتياطي فائض إعادة التقييم.

يتم إجراء التحويل السنوي من احتياطي فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها بالفرق بين الاستهلاك الذي يستند إلى القيمة الدفترية المعاد تقييمها للموجودات والاستهلاك الذي يستند إلى التكلفة الأصلية للموجودات. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم لقاء إجمالي القيمة الدفترية للأصل ويتم إعادة إدراج صافي المبلغ إلى المبلغ المعاد تقييمه للأصل. عند الاستبعاد، يتم تحويل أي احتياطي إعادة تقييم يتعلق بأصل معين إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع ذلك الأصل.

تم تقدير العمر الإنتاجي للمباني بـ 20 سنة.

يتم إدراج قيمة أجهزة الحاسب الآلي والمعدات الأخرى بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكم في القيمة. يتم استهلاك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها بـ 3-5 سنوات.

قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2: تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الأصول.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي الساري في السوق للأدوات المالية المماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، عند عدم القدرة على تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الانخفاض في القيمة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ومن أجل غرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة، خصائص، ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المعلنة لشركات متداولة عامة أو بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بالنسبة للموجودات الغير مالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي بسداد مستحقات الموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة هذه غير ممولة وتستند إلى الالتزام الذي قد ينتج عن إنهاء خدمة الموظفين إجبارياً في تاريخ التقارير المالية ويعتبر هذا تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق موارد اقتصادية، نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه.

أسهم الخزينة

تظهر ملكية البنك لأسهمه بتكلفة الاقتناء ويتم ادراجها في حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تُحمل تكلفة المتوسط الموزون للأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو احتياطي لا يمكن توزيعه حتى استبعاد جميع أسهم الخزينة. تحمل أية خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد رصيد الدائن في هذا الحساب. تحمل أية خسائر بالزيادة أولاً على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يتم توزيع اي أرباح نقدية قد يقترحها البنك على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً.

المعلومات القطاعية

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يرتبط بأنشطة الأعمال التي قد تؤدي إلى تحقيق أرباح أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل والمنتجات والخدمات وفئة العملاء التي تتمتع بخصائص اقتصادية مماثلة ويتم رفع تقارير عنها كقطاعات إذا كان ذلك مناسباً.

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها وكذلك الإفصاح عن المطلوبات الطارئة. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية على القيمة الدفترية لهذه الموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

تقرر إدارة المجموعة عند حيازة استثمار فيما لو يجب أن تصنف كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "موجودات مالية متاحة للبيع".

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" إذا تم حيازتها بغرض تحقيق أرباح في الأجل القصير أو إذا كانت تعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لاستراتيجية إدارة استثمار معتمدة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كـ "متاحة للبيع".

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة "الموجودات المالية المتاحة للبيع" في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكام هامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم - من بين عوامل أخرى - التقلبات العادية في أسعار الأسهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تراجع المركز المالي للشركة المستثمر بها، أو لأداء الصناعة والقطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة العقارات ما إذا كان يتوجب تصنيفها كعقارات للمتاجرة أو استثمارية أو قيد التطوير أو ممتلكات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات للمتاجرة" إذا تم حيازتها بشكل رئيسي لبيعها في النشاط الاعتيادي للأعمال.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات استثمارية" إذا تم حيازتها لتحقيق إيراد إيجارات أو لتقييم رأس المال أو لاستخدام مستقبلي غير محدد.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات قيد التطوير" إذا تم اقتناؤها بنية تطويرها.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "ممتلكات ومعدات" إذا تم اقتناؤها لاستخدامها الخاص.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على مديني التمويل والاستثمارات في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة مديني التمويل والاستثمارات في أدوات الديون غير المنتظمة بشكل دوري لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص في بيان الربح أو الخسارة المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة

تتضمن أساليب تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة تقديرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات الشروط والمخاطر المماثلة، وأخر معاملات تمت بالسوق على أسس تجارية متكافئة، القيمة العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، ونماذج تقييم ..إلخ.

إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات، بالإضافة إلى استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكن معقولة، قد تؤثر على القيم الدفترية للموجودات المالية غير المسعرة والعقارات الاستثمارية.

3. إيرادات تمويل

	31 ديسمبر	
	2015	2014
إيرادات مرابحة	27,346	25,423
إيرادات وكالة	24,733	18,658
إيرادات إجارة	10,781	9,616
أخرى	299	292
	63,159	53,989

4. توزيعات للمودعين وتكلفة التمويل

أقر مجلس إدارة البنك نسب أرباح المودعين بناءً على نتائج أعمال السنة.

5. إيرادات أتعاب وعمولات

تتمثل في ايرادات مكتسبة من تقييم عقارات، أتعاب إدارة عقارات، اعتمادات مستندية، خطابات ضمان، بطاقات إئتمانية وأتعاب نقاط البيع إلخ.

6. إيرادات استثمارات

	31 ديسمبر	
	2015	2014
ربح من بيع عقارات استثمارية (إيضاح 15)	1,969	240
إيرادات توزيعات	1,851	1,985
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية	1,236	924
صافي ربح محقق من الاستثمار في أوراق مالية	277	1,152
حصة من نتائج شركة زميلة	60	-
	5,393	4,301

7. ايرادات أخرى

يتضمن بند الايرادات الأخرى للسنة الحالية مبلغ 16,628 ألف دينار كويتي ربح ناتج عن تسوية نهائية لمديونية أحد العملاء، إن هذه المديونية تمت قبل التحوّل إلى بنك إسلامي.

8. المخصصات وخسارة انخفاض في القيمة

	31 ديسمبر	
	2015	2014
مدينو تمويل (إيضاح 12)	37,431	19,166
رد خسائر الانخفاض في القيمة لمدينو التمويل	(5,683)	(1,347)
موجودات مالية متاحة للبيع	1,367	321
محمل/(رد) انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية غير النقدية	3,527	(64)
خسارة الانخفاض في قيمة موجودات أخرى	-	92
	36,642	18,168

9. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة، ناقصاً أسهم الخزينة. تحتسب ربحية السهم كما يلي:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	16,002	13,677

	أسهم (بالألف)	
	31 ديسمبر	
	2015	2014
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	1,037,327	1,037,327
ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة	(103,638)	(103,638)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	933,689	933,689

	فلس	
ربحية السهم الأساسية والمخففة	17.14	14.65

10. النقد والأرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر	
	2015	2014
النقد	8,871	8,808
أرصدة لدى بنوك	6,189	6,439
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	844	2,371
	15,904	17,618

11. المستحق من بنوك

	31 ديسمبر	
	2015	2014
معاملات تورّق مع بنك الكويت المركزي (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل)	257,110	338,037
تمويل مرابحات لدى بنوك (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل)	123,863	74,523
تمويل مرابحات لدى بنوك (استحقاق تعاقدي لمدة تزيد عن 90 يوماً)	77,068	10,281
	458,041	422,841

12. مدينو تمويل

يمثل مدينو التمويل تلك التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه في صورة عقود مرابحة، وكالة، إجارة وأخرى. وعند الضرورة يتم تغطية مدينو التمويل بضمانات كافية للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة. ويشمل مدينو التمويل ما يلي:

	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
مدينو تمويل		
مدينو مرابحة	**437,004**	472,431
مدينو وكالة	**614,693**	497,701
مدينو إجارة	**220,207**	187,591
أرصدة مدينة أخرى	**23,155**	28,621
	1,295,059	1,186,344
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(79,657)**	(71,583)
صافي المدينين	**1,215,402**	1,114,761
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	**(42,467)**	(42,089)
	1,172,935	1,072,672

فيما يلي مزيد من التحليل لمديني التمويل استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
شركات	**1,015,491**	913,264
أفراد	**199,911**	201,497
	1,215,402	1,114,761
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	**(42,467)**	(42,089)
	1,172,935	1,072,672

الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة:

	2015			2014		
	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير	**7,738**	**34,351**	**42,089**	8,360	25,913	34,273
مخصص محمل (إيضاح 8)	**32,171**	**5,260**	**37,431**	10,728	8,438	19,166
مبالغ مشطوبة/مستردة	**(37,127)**	**74**	**(37,053)**	(11,350)	-	(11,350)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**2,782**	**39,685**	**42,467**	7,738	34,351	42,089

ترى الإدارة أن مخصص الانخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالمخصصات المحددة. إن الفائض في المخصص العام الناتج عن التغير في معدل المخصص العام كما في مارس 2007 يبلغ 5,044 ألف دينار كويتي وهو محتفظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

إن مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية يبلغ 6,702 ألف دينار كويتي (2014: 3,175 ألف دينار كويتي) تم إدراجه ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 19).

13. استثمار في أوراق مالية

	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
أوراق مالية مسعرة	**68**	100
موجودات مالية متاحة للبيع		
أوراق مالية مسعرة	**19,836**	18,929
صناديق غير مسعرة	**-**	402
أوراق مالية غير مسعرة	**34,034**	34,056
استثمارات في صكوك	**10,793**	7,591
	64,663	60,978
	64,731	61,078

14. استثمار في شركات زميلة

	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	حصة الملكية % 2015	حصة الملكية % 2014	2015	2014
الشركات الزميلة لشركة رتاج						
شركة بارتنر العقارية ذ.م.م.	الكويت	عقارات	25.5	25.5	1,532	1,530
شركة التنمية التطوير العقاري ش.م.ك.م.	الكويت	عقارات	50	50	2,403	2,345
					3,935	3,875

خلال السنة، قام البنك ببيع استثماره بالكامل في شركة المجموعة المالية الكويتية ش.م.ك.م مقابل مبلغ 70 ألف دينار كويتي، والذي تم تخفيض قيمته سابقاً.

لا يوجد تسعيرات معلنة لأي من الشركات الزميلة للمجموعة. كما أنه لا يوجد قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال للمجموعة على شكل توزيعات نقدية أو سداد تسهيلات إئتمانية.

15. عقارات استثمارية

	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
الرصيد كما في 1 يناير	50,139	45,669
المكتسب مقابل تسوية مدينو تمويل	-	8,000
إضافات	4,567	38
استبعاد	(14,271)	(3,360)
استهلاك	(82)	(208)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	40,353	50,139

إن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2015 تبلغ 45,779 ألف دينار كويتي (2014: 63,623 ألف دينار كويتي) وتم تحديدها بواسطة مقيمي عقارات مستقلين لديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى اسلوب العائد والمقارنة السوقية. وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارت هو أفضل وأمثل استخدام حالي لها، حيث إن المدخلات الأكثر جوهرية هي سعر المتر المربع وإيرادات الإيجار السنوية. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة.

كما في 31 ديسمبر 2015 و2014، تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية للمجموعة ضمن المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة.

خلال السنة، تم بيع عقارات استثمارية بمبلغ 14,271 ألف دينار كويتي (2014: 3,360 ألف دينار كويتي) بمقابل نقدي وقدره 2,000 ألف دينار كويتي (2014: 3,600 ألف دينار كويتي) ومدينو تمويل بمبلغ 14,240 ألف دينار كويتي مما نتج عنه صافي ارباح بمبلغ 1,969 ألف دينار كويتي (2014: 240 ألف دينار كويتي) (إيضاح 6).

فيما يلي إفصاحات تسلسل القيمة العادلة لفئات العقارات الاستثمارية:

الوصف	أسلوب التقييم	مدخلات جوهرية غير ملحوظة	متوسط المدخلات غير الملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
مباني مقامة على أراضي	أسلوب العائد والمقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	1,300 – 2,100	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة
		معدل العائد	7% - 10%	كلما زاد معدل العائد، كلما زادت القيمة
أراضي ملك حر	أسلوب المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	470 – 6,590	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة

16. ممتلكات ومعدات

تم إعادة تقييم الأراضي ذات الملك الحر والمباني في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 21,758 ألف دينار كويتي (2014: 21,423 ألف دينار كويتي) باستخدام متوسط القيم العادلة التي تم تحديدها من قبل اثنين مقيمين خارجيين لديهما مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى أسلوب السوق وتم تضمينها في المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام حالي لها. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة. بلغت المعدات الأخرى المدرجة بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم 4,239 ألف دينار كويتي (2014: 3,594 ألف دينار كويتي).

إذا تم تسجيل مباني بالتكلفة ناقص الاستهلاك، فإن صافي القيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في البيانات المالية المجمعة هي 6,593 ألف دينار كويتي (2014: 6,756 ألف دينار كويتي).

17. المستحق للبنوك والمؤسسات المالية

	31 ديسمبر	
	2015	2014
مرابحات مستحقة إلى البنوك	292,049	153,610
مرابحات مستحقة إلى مؤسسات مالية	185,450	237,275
حسابات جارية وتحت الطلب	6,459	4,534
	483,958	395,419

خلال السنة الحالية، حصل البنك على تمويل مرابحة مشترك غير مضمون بمبلغ 320 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 97 مليون دينار كويتي) يستحق السداد في أغسطس 2018.

18. حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين في حسابات جارية وحسابات إدخار وحسابات تحت الطلب ومضاربة ووكالة.

19. مطلوبات أخرى

	31 ديسمبر	
	2015	2014
أرباح مستحقة للمودعين	4,380	2,561
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 12)	6,702	3,175
مكافآت موظفين مستحقة	10,683	9,604
أوامر دفع وشراء	6,419	6,788
توزيعات دائنة	1,134	1,066
مصاريف مستحقة	3,723	1,822
مستحق للزكاة ولمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ولضريبة دعم العمالة الوطنية	794	647
أخرى	6,400	11,937
	40,235	37,600

20. حقوق المساهمين

(أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,037,326,672 سهم عادي قيمة كل منها 100 فلس (2014: 1,037,326,672 سهم قيمة كل سهم 100 فلس).

(ب) أسهم خزينة

	31 ديسمبر	
	2015	2014
عدد أسهم الخزينة (ألف سهم)	103,638	103,638
نسبة أسهم الخزينة	%9.99	%9.99
تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)	45,234	45,234
القيمة السوقية للأسهم (ألف دينار كويتي)	23,422	25,702

بلغ سعر المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم البنك للسنة الحالية 245 فلس (2014: 301 فلس لكل سهم).

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية من قبل المساهمين لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك. لا يجوز التوزيع من الاحتياطيات المعادلة لتكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها.

تم تخصيص مبلغ بقيمة 45,234 ألف دينار كويتي من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل المجموعة وهو غير قابل للتوزيع طوال مدة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

(ج) توزيعات أرباح

خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 13 يناير 2016، اقترح أعضاء مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية بقيمة 9 فلس لكل سهم بمبلغ 8,403 ألف دينار كويتي (2014: 9 فلس لكل سهم بمبلغ 8,403 ألف دينار كويتي) على الأسهم القائمة (باستثناء أسهم الخزينة). يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

تمت الموافقة على التوزيعات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 28 مارس 2015.

21. احتياطيات أخرى

(أ) احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات وتعديلاته اللاحقة والنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع نسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد. قام البنك بتحويل مبلغ 1,719 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 1,462 ألف دينار كويتي).

(ب) احتياطي اختياري

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. وقد يتم ايقاف مثل هذه التحويلات السنوية بقرار من الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بناء على توصية من مجلس الأدارة. قام البنك بتحويل مبلغ 1,719 ألف دينار كويتي إلى الإحتياطي الاختياري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 1,462 ألف دينار كويتي).

(ج) علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) فائض إعادة تقييم

يمثل فائض إعادة التقييم فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأراضي ملك حر والمباني (بالصافي بعد الاستهلاك الإضافي). يحول رصيد هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند استبعاد الموجودات الخاصة بها.

22. النقد والنقد المعادل

	31 ديسمبر	
	2015	2014
النقد والأرصدة لدى البنوك (إيضاح 10)	15,904	17,618
عمليات تورق مع بنك الكويت المركزي (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 11)	257,110	338,037
تمويل مرابحات مع بنوك (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 11)	123,863	74,523
	396,877	430,178

23. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

تدخل المجموعة في عدة مطلوبات محتملة والتزامات قابلة للإلغاء من أجل الوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. وعلى الرغم من أن تلك المطلوبات قد لا تكون متضمنة في بيان المركز المالي المجمع، إلا أنها تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ولذلك فإنها تشكل جزءاً من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
قبولات	37,229	32,643
اعتمادات مستندية	18,110	9,040
خطابات الضمان	204,848	135,667
	260,187	177,350

لدى المجموعة التزامات بمنح تسهيلات قابلة للإلغاء بمبلغ 211,981 ألف دينار كويتي (2014: 185,545 ألف دينار كويتي).

24. أطراف ذات صلة

تتم هذه المعاملات مع بعض الأطراف ذات صلة (كبار المساهمي الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالمجموعة وأفراد أسرهم المقربين والشركات التي يمتلكون فيها حصص جوهرية أو التي تمكنهم من مزاولة تأثير جوهري عليها) الذين تعاملوا مع المجموعة كعملاء ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال. إن مثل تلك المعاملات قد تمت على أساس نفس الشروط الأساسية، والتي تتضمن معدلات الربح وضمانات كتلك المطبقة في الوقت نفسه على معاملات مماثلة مع أطراف غير ذات صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. يتم استبعاد كافة المعاملات مع الشركة التابعة وبالتالي لا يتم الإفصاح عنها.

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة والمتضمنة في البيانات المالية المجمعة:

	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة	الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة	2015	2014
الأرصدة					
مدينو تمويل	25,315	-	44,579	69,894	46,682
الودائع	1,125	1,200	2,378	4,703	5,471
المعاملات					
مرابحات وإيرادات أخرى من تمويل إسلامي	260	-	463	723	524
التوزيعات للمودعين	-	1	5	6	4

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة:

	2015		2014	
	عدد موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة	المبلغ	عدد موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة	المبلغ
أعضاء مجلس الإدارة				
مدينو تمويل	4	44,540	4	26,862
ودائع	8	2,246	9	561
ضمانات	4	70,833	4	46,313
موظفو الإدارة التنفيذية				
مدينو تمويل	5	39	5	22
ودائع	15	132	15	507

إن مكافآت موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة كانت كما يلي:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
مكافأة موظفي الإدارة العليا:		
مزايا قصيرة الأجل	1,382	1,402
مزايا ما بعد التوظيف	61	94
	1,443	1,496

اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 400 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 300 ألف دينار كويتي) وذلك ضمن الحد المسموح به وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت مقابل مشاركاتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تم دفع مبلغ 144 ألف دينار كويتي (2014: 138 ألف دينار كويتي) إلى رئيس مجلس الإدارة كما هو معتمد من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 28 مارس 2015 (2014: اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 30 مارس 2014).

25. المعلومات القطاعية

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المدير التنفيذي وذلك لاستخدامها في القرارات الإستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال إستراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إن لكل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات وهي كالتالي:

- قطاع الخدمات المصرفية التجارية والدولية - يقوم القطاع بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات.
- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات؛
- قطاع الخزينة وإدارة الأموال والخدمات المصرفية للمؤسسات - ويشتمل على إدارة السيولة والبنوك المراسلة والمقاصة والمرابحات الاستثمارية واستبدال الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- إدارة الاستثمار - ويشتمل على استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى، متضمنة العقارات الإستثمارية؛
- أخرى - وتشتمل على كل ما لم يدخل ضمن القطاعات الموضحة أعلاه بالإضافة إلى البنود المتعلقة بالشركة التابعة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس أداء قطاعات التشغيل من خلال قياس ايرادات التشغيل بالقطاع والنتائج في نظام الادارة وإعداد التقارير.

تتكون موجودات القطاع بشكل رئيسي من جميع الموجودات وتتكون مطلوبات القطاع من جميع المطلوبات الخاصة بالقطاع.

	الخدمات المصرفية التجارية والدولية	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الخزينة والصناديق والخدمات المصرفية للمؤسسات	إدارة الاستثمار	أخرى	المجموع
2015						
إيرادات تشغيل القطاع	**48,045**	**11,732**	**(3,744)**	**5,654**	**19,057**	**80,744**
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	-	-	-	-	(2,072)	(2,072)
- المخصصات وخسارة انخفاض في القيمة	(32,223)	(3,122)	-	(1,297)	-	(36,642)
ربح/(خسارة) القطاع	**(4,749)**	**2,775**	**4,966**	**(1,011)**	**14,099**	**16,080**
موجودات القطاع	**1,008,014**	**206,004**	**431,863**	**109,833**	**34,333**	**1,790,047**
مطلوبات القطاع	**306,440**	**520,583**	**677,529**	-	**37,691**	**1,542,243**
2014						
إيرادات تشغيل القطاع	40,795	12,063	(2,848)	3,980	4,265	58,255
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	-	-	-	-	(3,097)	(3,097)
- المخصصات وخسارة انخفاض في القيمة	(16,171)	(1,960)	-	(37)	-	(18,168)
ربح/(خسارة) القطاع	4,941	4,979	5,100	(728)	(557)	13,735
موجودات القطاع	885,400	214,887	411,768	115,721	34,803	1,662,579
مطلوبات القطاع	259,931	494,509	631,609	-	35,714	1,421,763

تعمل المجموعة في دولة الكويت فقط.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

(أ) إستراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك إسلامي تجاري، بتأمين الأموال من خلال أدوات مالية تتماشى مع تعليمات الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي يتم توجيه تلك الأموال لأنشطة التمويل والاستثمار التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية لتحقيق أرباح. يتم اقتسام الأرباح بين المساهمين والمودعين وفقاً لسياسات محددة مسبقا من قبل أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الفتوى والتشريع. وتتنوع الأموال من حيث تواريخ استحقاقها بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تتمثل بشكل رئيسي في الدينار الكويتي بخلاف العملات الأجنبية الرئيسية (وتشمل عملات دول مجلس التعاون الخليجي). بينما يتم توجيه الأموال، يركز البنك على سلامة تلك الأموال وكذلك الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية لمواجهة أية مطالبات قد يحل موعد استحقاقها. إن سلامة أموال المساهمين والمودعين تدعم أيضا من خلال تنويع أنشطة التمويل على كلا من القطاعات الجغرافية والاقتصادية وكذلك نوعية العملاء المقترضين.

(ب) الإطار العام لإدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المجموعة هو تحقيق التوازن الأمثل بين هدفين هما تحقيق أعلى ربح والحفاظ على رأس المال.

إن إطار إدارة المخاطر الذي تستخدمه المجموعة مصمم على أساس تلك الأهداف، ويهدف إلى تحديد الاعتبارات الخاصة لكل من المعنيين بالبنك على سبيل المثال المساهمين وبنك الكويت المركزي ووكالات التصنيف والعملاء والمودعين والجهات العامة.

إن التزام المجموعة بإنشاء وتطوير نظام إدارة مخاطر فعال، يتمثل في مسؤولية الإشراف والمراقبة المنوطة بها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بوضع منهج رشيد للتعامل مع الخطر والذي يعتمد على المبادئ الأساسية التالية، والتي تدعم الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك:

- تدعيم الثقافة العامة والتي تقود إلى الاحتفاظ بإدارة فعالة للمخاطر؛
- توظيف أفراد ذوي كفاءات ومؤهلات مهنية ملائمة للعمل بإدارة المخاطر؛
- نظم ولوائح لتقدير وقبول الخطر في حدود معدلات ملائمة للعمليات مع الأفراد والمنتجات المختلفة وإدارة التمويل والاستثمار؛
- نظام تقرير للإدارة يوفر معلومات دقيقة عن المخاطر لأفراد الإدارة، والذي يتم تحديثه بصفة مستمرة وكذلك يتم تحديث ذلك النظام بأحدث الأدوات التحليلية والأنظمة الأخرى لتحديد وتقدير المخاطر بصورة مناسبة ومراقبة المركز وتحديد الأثر المحتمل لأفعال الإدارة؛ و
- وجود وظيفة تدقيق داخلي للتحقق من مدى الالتزام المستمر بنظم إدارة المخاطر وكذلك التحقق من سلامة تلك النظم واللوائح.

لدى البنك قسم إدارة مخاطر، وهو المسؤول بشكل أساسي عن إدارة المخاطر لدى البنك. تم تصميم قسم إدارة المخاطر بطريقة تُسهل التركيز والاهتمام بكل نوع من المخاطر على حدة، على سبيل المثال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (تتكون من مخاطر أسعار العملات ومعدلات الربح وحقوق الملكية) ومخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

تتضمن مناهج إدارة المخاطر لدى المجموعة:

- مناهج فعالة مثل المراجعة المستمرة التي تدعم سياسات ونظم إجراءات المجموعة وتطوير وتنمية أدوات قياس المخاطر - على سبيل المثال نماذج تصنيف المخاطر ونماذج السعر ونماذج القيمة المعرضة للمخاطر- ومراجعة مدخلات المخاطر المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي للمجموعة وكذلك تصميم ومراجعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- مناهج مستمرة، مثل إدارة مدخلات المخاطر المتعلقة بتطبيقات تمويلية واستثمارية مقترحة، ومراجعة الالتزام السابق للموافقة على تسهيلات تمويلية واستثمارية، والمراجعة الدورية لمحافظ التمويل والاستثمار عن طريق تقارير ومؤشرات توضح المخاطر للإدارة العليا، وكذلك مراقبة مستمرة للمخاطر المرتبطة بكلا من السوق والتشغيل وأنظمة تقنية المعلومات.
- مناهج الحقائق الفعلية على سبيل المثال مراجعة العروض والاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالمخصصات وشطب الديون واستبعاد الاستثمارات.

1) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الملاءة المالية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعنى بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبط بها مخاطر الائتمان التسهيلات التمويلية والالتزامات بزيادة حد الائتمان والأوراق المالية والاستثمارات في أدوات دين، أي الاستثمار في الصكوك.

هيكل إدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتأسيس لجنة تنفيذية للتمويل والاستثمار منبثقة من مجلس الإدارة وكذلك اللجان الإدارية التالية:

- لجنة التمويل والاستثمار
- لجنة المخصصات

إن اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراجعة واعتماد توصيات لجنة الائتمان بخصوص التسهيلات الائتمانية وعلاقات العملاء وحدود التمويل والتسعير والربحية.

إن لجنة التمويل والاستثمار (اللجنة) هي المسؤولة عن حماية جودة موجودات البنك وضمان الاستخدام المربح لموارد البنك، كما إن اللجنة تحدد السياسة الائتمانية للبنك تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي للائتمان التجاري والتجزئة وكذلك التعاملات الداخلية. تعتمد اللجنة أو تراجع عروض الائتمان في نطاق حدود صلاحيات اللجنة وتقوم بالمساهمة في عملية الموافقة على تمديد الائتمان فيما وراء سلطات اللجنة.

إن لجنة المخصصات هي المسؤولة مبدئياً عن تحديد المخصص المطلوب للتسهيلات التي انخفضت قيمتها وذلك بالنسبة للتسهيلات التي لم يتم تصنيفها كتسهيلات غير منتظمة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (مثل تصنيف قائمة المتابعة للتسهيلات). بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة المخصصات المطلوبة للتسهيلات غير المنتظمة للتأكد من تماشيها مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الصدد.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1996، والمتعلقة بالقواعد الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، قام البنك بتشكيل لجنة داخلية تضم موظفين مهنيين وتهدف إلى دراسة وتعميم التسهيلات الائتمانية القائمة لكل عميل من عملاء البنك. إن المطلوب من تلك اللجنة، التي تجتمع سنوياً بصورة منتظمة، هو تحديد المواقف غير الطبيعية للعملاء، والصعوبات المتعلقة بموقف كل عميل، والتي من شأنها أن يتم تصنيف التسهيلات ضمن التسهيلات غير المنتظمة، وكذلك تحديد المخصصات اللازمة. تقوم اللجنة أيضاً بدراسة مراكز العملاء الذين تبلغ أرصدتهم غير المنتظمة 25% من إجمالي ديونهم لتحديد ما إذا كان هناك حاجة لمخصصات إضافية.

إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بغرض التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها.

في إطار النشاط الاعتيادي، يقوم البنك باستخدام موارده في تسهيلات ائتمانية متنوعة، بهدف أساسي هو إنتاج أرباح للمساهمين وحاملي الودائع وفي نفس الوقت يتطلع البنك للتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية. يقوم البنك جاهداً بصفة مستمرة الوصول إلى أنسب توازن بين العائد وجودة محفظته الائتمانية.

إن سياسات عمل البنك في التعامل مع الائتمان، وتخفيض معدل المخاطر عن طريق تحديد مجموعة متنوعة من الشروط والمعايير الائتمانية والتي تتضمن:

- تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات المتضمنة في الوظائف المتنوعة للمراحل المختلفة لدورة حياة التسهيل الائتماني؛
- تأسيس هيكل سلطة واضح لاعتماد عمليات التسهيلات الائتمانية الروتينية والاستثنائية؛
- قائمة المقترضين ومدينو التمويل والتسهيلات الممنوحة والضمانات ونماذج تسعير منتجات البنك؛
- منح الائتمان على أساس شروط قياسية؛
- تعريف معايير لتقييم الضمانات وسياسات لإدارة الضمانات؛
- تفصيل الإجراءات الكاملة لدورة الحياة الائتمانية، متضمناً مشاكل إدارة التسهيلات الائتمانية؛
- التأكد بطريقة ما، من تنوع محفظة التسهيلات ومدينو التمويل على كل من المستويات الجغرافية (البلدان/ الأقاليم) والقطاع والأطراف المتناظرة.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

مضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها

فيما يلي تصنيفات مخاطر الائتمان التي تؤخذ في الاعتبار من قبل البنك لتحديد التسهيلات الإئتمانية التي انخفضت قيمتها:

تتطلب عناصر القائمة المراقبة مخصصات محددة: والتي تشتمل على عملاء منتظمين ولكن بحسب رؤية الإدارة، فقد تم تكوين مخصصات لمواجهة أي تدهور محتمل في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك تشمل التسهيلات الائتمانية التي مضى تاريخ استحقاقها لمدة تصل بحد أقصى 90 يوماً (ضمناً). يتم تحديد نسبة المخصص المحدد على أساس كل حالة على حدة وبعد القيام بدراسة شاملة من قبل الإدارة وكذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

معيار فرعي: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 يوم وحتى 180 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 20% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون مشكوك في تحصيلها: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 يوم وحتى 365 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 50% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون معدومة: إذا كانت الديون غير منتظمة لأكثر من 365 يوماً، فإنه يتم تطبيق مخصص بواقع 100% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الجدول أدناه يبين أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع وبدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان تم توضيحه بالصافي من الأرباح المؤجلة والمخصصات، وذلك قبل تأثير عوامل تخفيف المخاطر من خلال استخدام المقاصة واتفاقيات الضمانات.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
	2015	2014
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود بيان المركز المالي المجمع:		
النقد والأرصدة لدى البنوك	**7,033**	8,810
المستحق من بنوك	**458,041**	422,841
مدينو تمويل	**1,172,935**	1,072,672
استثمار في أوراق مالية - صكوك	**10,793**	7,591
موجودات أخرى	**6,647**	8,610
المجموع	**1,655,449**	1,520,524
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بالمطلوبات المحتملة:		
قبولات	**37,229**	32,643
اعتمادات مستندية	**18,110**	9,040
خطابات الضمان	**204,848**	135,667
المجموع	**260,187**	177,350
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**1,915,636**	1,697,874

إن مخاطر الائتمان يمكن أن تظهر أيضاً كنتيجة للتركز الجوهري لموجودات البنك لدى طرف واحد. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظة الموجودات المالية. إن إجمالي حساب أكبر 20 عميل يبلغ 23% (2014: 21%) قائم كنسبة من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تظهر تركزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تضطلع بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو حين تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. إن تركز مخاطر الائتمان يعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك للتطورات التي توثر على قطاع صناعي أو جغرافي بعينة.

إن تركز الموجودات المالية والبنود خارج نطاق الميزانية العمومية على المستوى الجغرافي والقطاعات الصناعية هو كما يلي:

	2015		2014	
	الموجودات المالية	المطلوبات المحتملة	الموجودات المالية	المطلوبات المحتملة
الأقاليم الجغرافية:				
آسيا	4,568	15,614	7,665	-
أمريكا الشمالية	7,424	-	4,108	-
الشرق الأوسط (باستثناء الكويت)	29,663	41,816	63,822	10,460
أوروبا	74,576	10,455	76,937	12,797
الكويت	1,539,218	192,302	1,367,992	154,093
	1,655,449	260,187	1,520,524	177,350
القطاعات الصناعية:				
شخصي	253,230	-	253,460	-
مؤسسات مالية	558,158	482	502,667	39,178
عقاري	576,741	6,549	456,459	11,896
إنشائي	79,765	115,638	135,640	54,933
أخرى	187,555	137,518	172,298	71,343
	1,655,449	260,187	1,520,524	177,350

الحد من مخاطر الائتمان

إن أساليب تقنيات للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الضمانات وخصم تلك الضمانات وفقاً لشروط معينة متفق عليها ومتضمنة تلك الاتفاقيات مع استيفاء جميع الشروط القانونية.

إن سياسة الإقراض لدى البنك تحدد أنواع الضمان المطلوب ومصدر التقييم وصحة التقييم وتكرار تقييم الضمانات. تحدد السياسة أيضاً الحد الأقصى للتسهيلات والمرتبطة بضمانات ومستويات الاعتماد اللازمة لمنح الائتمان والموافقة على الضمان. إن الضمانات المقبولة هي النقد والضمانات البنكية من الدرجة الأولى والأسهم وعقارات.

كجزء من آلية الرقابة على عمليات الضمان، يقوم البنك دورياً بإعادة تقييم كافة الضمانات للتأكد من أن قيمة تغطية الرهن لا تقل عن القيمة في وقت الموافقة الأصلية. يقوم البنك أيضاً بشكل مستمر بمراقبة تواريخ صلاحية وانتهاء الضمانات للتأكد من وقت تجديدها.

إن الأنواع الرئيسية من الضامنين هم الأفراد والشركات. حيث إنه لم يتم تقييم الضامنين من قبل وكالات التصنيف الثلاثة (المعتمدة من بنك الكويت المركزي لاحتساب كفاية رأس المال)، لم يأخذ البنك أي ضامن فيما يتعلق بمخصص الحد من مخاطر الائتمان أثناء تحقيق كفاية رأس المال.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة تعتمد أساساً على تقدير مخاطر الائتمان لدى الطرف الآخر للأداة المالية. يتم استخدام دليل إجراءات فيما يتعلق بقبول الضمانات وأنواعها وكذلك طرق التقييم.

تقوم الإدارة بمراقبة القيم السوقية للضمانات، كما تقوم بطلب ضمانات إضافية بناء على الاتفاقيات مع العملاء، وكذلك متابعة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر انخفاض القيمة.

تتمثل سياسة البنك في استبعاد العقارات المعاد حيازتها بشكل تقليدي. يتم استخدام قيمة تلك العقارات لتخفيض أو تسوية المطالبات القائمة. وبشكل عام، لا يتم استخدام تلك العقارات في غير ذلك.

كما في 31 ديسمبر 2015، إن 60% (2014: 54%) من إجمالي مدينو التمويل القائمة مضمونة بالكامل.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين من الجودة الائتمانية كما يلي:

- جودة عالية: التعرض العادي والذي يتم تغطيته بالكامل من خلال الضمانات التي تزيد عن 100% من إجمالي المبالغ القائمة.
- جودة متوسطة: هي كل درجات التعرض الأخرى، حيث لا تغطي الضمانات المبالغ القائمة بالكامل.

يبين الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى تصنيف الجودة الائتمانية للموجودات مصنفة حسب الفئة والدرجة بالصافي الأرباح المؤجلة والمخصصات:

	لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها		مضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها	المجموع
	جودة عالية	جودة متوسطة		
2015				
أرصدة لدى البنوك	**7,033**	**-**	**-**	**7,033**
المستحق من بنوك	**458,041**	**-**	**-**	**458,041**
مدينو تمويل	**636,321**	**453,448**	**83,166**	**1,172,935**
استثمار في أوراق مالية - صكوك	**-**	**10,793**	**-**	**10,793**
موجودات أخرى	**6,647**	**-**	**-**	**6,647**
	1,108,042	**464,241**	**83,166**	**1,655,449**
2014				
أرصدة لدى البنوك	8,810	-	-	8,810
المستحق من بنوك	422,841	-	-	422,841
مدينو تمويل	434,998	494,859	142,815	1,072,672
استثمار في أوراق مالية - صكوك	-	7,591	-	7,591
موجودات أخرى	8,610	-	-	8,610
	875,259	502,450	142,815	1,520,524

تحليل الأعمار لمدينو التمويل التي مضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها أو منخفضة القيمة على مستوى كل فئة في الموجودات المالية:

	مدينو تمويل شركات		مدينو تمويل استهلاكي		المجموع	
	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة
2015						
حتى 30 يوم	**19,482**	**-**	**12,110**	**-**	**31,952**	**-**
31 – 60 يوم	**8,976**	**-**	**3,836**	**-**	**12,812**	**-**
61 – 90 يوم	**19,498**	**-**	**1,318**	**-**	**20,816**	**-**
91 – 180 يوم	**-**	**136**	**-**	**2,770**	**-**	**2,906**
أكثر من 180 يوم	**-**	**13,649**	**-**	**1,031**	**-**	**14,680**
	48,316	**13,785**	**17,264**	**3,801**	**65,580**	**17,586**

	مدينو تمويل شركات		مدينو تمويل استهلاكي		المجموع	
	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة
2014						
حتى 30 يوم	38,815	-	10,467	-	49,282	-
31 – 60 يوم	11,065	-	3,713	-	14,778	-
61 – 90 يوم	18,587	-	1,743	-	20,330	-
91 – 180 يوم	-	90	-	1,753	-	1,843
أكثر من 180 يوم	-	55,450	-	1,132	-	56,582
	68,467	55,540	15,923	2,885	84,390	58,425

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لكل عملية تمويل فردية مضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها 100,498 ألف دينار كويتي (2014: 225,251 ألف دينار كويتي).

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهه البنك لصعوبات عند الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بالترتيب لتنويع مصادر التمويل إضافة إلى أساس الإيداعات الأصلية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

إن إدارة البنك لمخاطر السيولة تتماشى مع الإطار الشامل لإدارة المخاطر وتتضمن توفير عمل متطلبات لحد أدنى لموجودات ذات السيولة مع وضع حدود لعملية قبول الودائع قصيرة الأجل للحماية من متطلبات السيولة قصيرة الأجل.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة من خلال قياس فجوات السيولة بصورة يومية ويتم مراجعة الموقف من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على أساس شهري. ويتم كذلك مراقبة مركز احتياطي السيولة ومعدل التسهيلات التمويلية للودائع مستوفية الشروط على أساس يومي.

يقوم البنك بقياس مخاطر السيولة عن طريق إعداد ومراقبة قائمة استحقاقات موجوداته مطلوباته كما يلي:

	بحد أقصى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
2015					
الموجودات					
النقد والأرصدة لدى البنوك	15,904	-	-	-	15,904
المستحق من البنوك	371,170	24,187	27,886	34,798	458,041
مدينو تمويل	83,465	172,397	612,307	304,766	1,172,935
استثمار في أوراق مالية	22,688	-	-	42,043	64,731
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	3,935	3,935
عقارات استثمارية	-	-	-	40,353	40,353
موجودات أخرى	893	101	3,046	4,111	8,151
ممتلكات ومعدات	-	-	-	25,997	25,997
مجموع الموجودات	494,120	196,685	643,239	456,003	1,790,047
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	237,069	93,639	56,078	97,172	483,958
حسابات المودعين	398,610	320,829	298,263	348	1,018,050
مطلوبات أخرى	33,162	-	-	7,073	40,235
مجموع المطلوبات	668,841	414,468	354,341	104,593	1,542,243
صافي فجوة السيولة	(174,721)	(217,783)	288,898	351,410	247,804

	بحد أقصى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
2014					
الموجودات					
النقد والأرصدة لدى البنوك	17,618	-	-	-	17,618
المستحق من بنوك	400,069	11,416	6,168	5,188	422,841
مدينو تمويل	91,896	161,255	487,795	331,726	1,072,672
استثمار في أوراق مالية	20,371	-	-	40,707	61,078
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	3,875	3,875
عقارات استثمارية	-	-	-	50,139	50,139
موجودات أخرى	9,339	-	-	-	9,339
ممتلكات ومعدات	-	-	-	25,017	25,017
مجموع الموجودات	539,293	172,671	493,963	456,652	1,662,579
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	147,289	66,897	181,233	-	395,419
حسابات المودعين	584,019	209,921	194,796	8	988,744
مطلوبات أخرى	31,213	-	-	6,387	37,600
مجموع المطلوبات	762,521	276,818	376,029	6,395	1,421,763
صافي فجوة السيولة	(223,228)	(104,147)	117,934	450,257	240,816

يلخص الجدول أدناه قائمة الاستحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة على أساس التزامات سداد تعاقدية غير مخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إصدارها على الفور.

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2015						
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	**237,490**	**93,805**	**56,182**	**97,554**	-	**485,031**
حسابات المودعين	**398,959**	**321,109**	**298,523**	**348**	-	**1,018,939**
مطلوبات أخرى	**33,162**	-	-	-	**7,073**	**40,235**
	669,611	**414,914**	**354,705**	**97,902**	**7,073**	**1,544,205**
2014						
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	147,289	66,897	181,233	-	-	395,419
حسابات المودعين	584,019	209,921	194,796	8	-	988,744
مطلوبات أخرى	31,213	-	-	-	6,387	37,600
	762,521	276,818	376,029	8	6,387	1,421,763

يبين الجدول أدناه فترات الانتهاء التعاقدي للمطلوبات والالتزامات المحتملة على المجموعة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2015						
المطلوبات المحتملة	**18,201**	**32,702**	**79,383**	**108,683**	**21,218**	**260,187**
التزامات	**44,523**	**8,637**	**82,353**	**47,425**	**29,043**	**211,981**
	62,724	**41,339**	**161,736**	**156,108**	**50,261**	**472,168**
2014						
المطلوبات المحتملة	17,113	27,965	65,038	58,064	9,170	177,350
التزامات	12,799	19,850	119,434	32,733	729	185,545
	29,912	47,815	184,472	90,797	9,899	362,895

3) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر وتشمل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار العملة ومخاطر الأسعار الأخرى (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية).

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو التحكم في مدى التعرض لتلك المخاطر في حدود مقبولة وفي حدود ربحية معينة. في حدود قائمة الأدوات المالية الحالية للمجموعة، فإن التعرض الأساسي لمخاطر السوق يمثل مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية نتيجة التغير في المعدلات القابلة للتحقيق. ويتم إدارة ذلك بشكل أساسي من خلال مراقبة الفجوات بين العائد الفعلي ومعدلات الإيجار ومن خلال وجود معدلات وحدود معتمدة معدلات معتمدة يتم مراجعتها بشكل دوري في اجتماعات إعادة التسعير.

هيكلة إدارة مخاطر السوق

تقع المسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق للبنك على عاتق لجنة الموجودات والمطلوبات. إن إدارة مخاطر السوق يومياً هي مسؤولية قسم الخزينة الذي يرأسه مسؤول الخزينة والذي يرفع تقريره إلى الرئيس التنفيذي. إن قسم البنوك الدولية مسؤول عن اقتراح الحدود المسموح بها في كل دولة بناءً على تصنيف وكالة مودي لمعدلات دين العملة السيادية طويلة الأجل ومراجعتها سنوياً. إن القياس والرقابة ورفع التقارير عن مخاطر السوق هو من مسؤولية قسم مخاطر السوق داخل قسم إدارة المخاطر.

استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السوق

قامت المجموعة بوضع سياسات وحدود لإدارة المخاطر والتي من خلالها يتم مراقبة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق.

(أ) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في معدلات أرباح السوق. لا يتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة حيث إن البنك لا يقوم بتحميل فائدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى المجموعة نفسها ككيان كويتي، والدينار الكويتي هو العملة الرئيسية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي وذلك للتأكد من الحفاظ عليها في الحدود التي تم وضعها.

كان لدى المجموعة صافي التعرض التالي لمخاطر العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
دولار أمريكي	**3,262**	2,003
ريال قطري	**(1,924)**	(2,181)
يورو	**(688)**	(328)
جنية إسترليني	**(12)**	(19)
أخرى	**(189)**	(111)
	449	(636)

لم يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية حيث إن المجموعة لا تتعرض بصورة جوهرية لمخاطر العملات الأجنبية.

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية). سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عناصر محددة مرتبطة بالأداة أو مصدرها أو عناصر تؤثر على الأدوات التي يتم تداولها في السوق. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات على مستوى التوزيع الجغرافي وكذلك على مستوى قطاعات الصناعة. إن حساسية البيانات المالية المجمعة الخاصة بالمجموعة لمخاطر أسعار الأسهم مبينة أدناه.

بالنسبة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% في أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2015 سينتج عنها زيادة حقوق الملكية بمبلغ 992 ألف دينار كويتي (2014: زيادة بمبلغ 946 ألف دينار كويتي). وبالنسبة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن الأثر على الربح أو الخسارة سيكون زيادة بمبلغ 3 ألف دينار كويتي (2014: زيادة بمبلغ 5 ألف دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي على المبالغ الظاهرة أعلاه، وذلك على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

4) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من إخفاق أو تعطل العمليات الداخلية بسبب الخطأ البشري أو خطأ الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها، حيث تستعمل تقنيات رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات المجموعة. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تلافي تلك المخاطر عن طريق التأمين.

إن لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات يتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الإدارة هي التأكد من السياسات والإجراءات التي يتم إتباعها لتحديد وتقدير والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة مخاطر التشغيل الشاملة.

تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق "بالمبادئ الاسترشادية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية".

5) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة الدفترية للأدوات المالية تعادل تقريباً قيمها العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة على أساس متكرر.

يتم قياس بعض الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية. يُوفر الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية (وبخاصة أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر		التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القطاع
	2015	2014		
استثمارات متاحة للبيع – صكوك	4,475	1,479	المستوى 1	قطاع الخدمات
	1,542	1,506	المستوى 1	القطاع المالي
	1,505	1,452	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	3,271	3,154	المستوى 3	قطاع العقارات
استثمارات متاحة للبيع – صناديق غير مسعرة	-	402	المستوى 2	قطاع العقارات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية مسعرة	17,963	14,193	المستوى 1	قطاع الخدمات
	1,794	2,017	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	48	57	المستوى 1	القطاع المصرفي
	3	2,620	المستوى 1	قطاع العقارات
	28	42	المستوى 1	قطاع الاتصالات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية غير مسعرة	4,809	4,897	المستوى 3	قطاع الاستثمار
	20,830	20,685	المستوى 3	قطاع الخدمات
	2,314	2,594	المستوى 3	قطاع العقارات
	1,844	1,779	المستوى 3	القطاع الصناعي
	2,002	1,932	المستوى 3	الرعاية الصحية
	1,881	1,815	المستوى 3	القطاع المصرفي
	354	354	المستوى 3	قطاع الاستثمار
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – أوراق مالية مسعرة	22	36	المستوى 1	قطاع نفط وغاز
	36	55	المستوى 1	قطاع الاتصالات
	10	9	المستوى 1	قطاع الاستثمار

يبين الجدول التالي تحليل الاستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
2015				
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أوراق مالية مسعرة	68	-	-	68
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	19,836	-	-	19,836
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	34,034	34,034
استثمارات في صكوك	7,522	-	3,271	10,793
	27,426	-	37,305	64,731
2014				
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أوراق مالية مسعرة	100	-	-	100
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	18,929	-	-	18,929
صناديق غير مسعرة	-	402	-	402
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	34,056	34,056
استثمارات في صكوك	4,437	-	3,154	7,591
	23,466	402	37,210	61,078

إن الطرق والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية قد تم توضيحها في "القيمة العادلة" إيضاح رقم (2) "السياسات المحاسبية الهامة".

بيان المدخلات الهامة غير الملحوظة للتقييم:

الموجودات المالية	أسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة وصكوك	طريقة التدفقات النقدية المخصومة، التقييم على أساس الأصول، والقيمة الدفترية	معدل النمو طويل الأجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة	3% -10%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		نمو هامش الربح	5%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		الخصم لعدم وجود تسويق	10% - 20%	كلما زاد معدل الخصم، زادت القيمة العادلة

يمثل الخصم لنقص إمكانية التسويق المبالغ التي حددت المجموعة أن المتداولين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار هذه عند تسعير الاستثمارات. في حالة الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن مصروف انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة قد يعتمد على ما إذا كان الانخفاض كبير أو متواصل. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة، بخلاف أدوات الدين، فقط على حقوق الملكية (من خلال الدخل الشامل الآخر) ولا يكون لها تأثير على الربح أو الخسارة.

لم يكن هناك تحويلات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بين المستوى الأول والثاني من قياسات القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات من وإلى المستوى الثالث من قياسات القيمة العادلة.

تسوية استثمارات مسجلة في المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة

	31 ديسمبر	
	2015	2014
كما في 1 يناير	**37,210**	37,027
فروق تحويل عملات أجنبية	**95**	183
كما في 31 ديسمبر	**37,305**	37,210

27. إدارة وكفاية رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن المجموعة تحتفظ بفئات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة بهدف دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS rules/ratios) والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن أن تقوم المجموعة بتعديل مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات المتبعة عن السنة السابقة في هذا الشأن.

كفاية رأس المال

يتم احتساب رأس المال الرقابي للمجموعة ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 كما هو مبين أدناه:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
الموجودات الموزونة بالمخاطر	**1,152,265**	989,295
رأس المال المطلوب	**144,033**	118,715
رأس المال المتاح		
شريحة رأس المال 1	**236,621**	229,647
شريحة رأس المال 2	**13,235**	11,588
مجموع رأس المال	**249,856**	241,235
معدل كفاية رأس المال شريحة 1	**%20.54**	%23.21
مجموع معدل كفاية رأس المال	**%21.68**	%24.38

تم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	31 ديسمبر	
	2015	2014
شريحة رأس المال 1	**236,621**	229,647
مجموع المخاطر	**2,191,507**	1,987,225
معدل الرفع المالي	**%10.80**	%11.56

إن الإفصاحات المتعلقة بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 متضمنة تحت بند "إدارة المخاطر" في التقرير السنوي لسنة 2015.